الجائز القول بأنها ستكون كبيرة، ويظل من الجائز القول أيضاً أن الساحة الفلسطينية أصبحت بعد حرب الشهور الثلاثة أقل قابلية للتأثر بأقنية النفوذ العربي حين لا يتفق هذا النفوذ مع المزاج الفلسطيني العام. والأمر، من هذه الناحية، مخالف لخشية البعض من أن يؤدي توزع المقاتلين الفلسطينيين على عدد من الدول العربية الى توسيع أقنية التأثير العربي على القرارات الفلسطينية؛ فالحقيقة، بهذا التوزع وبدونه، واحدة: أن منظمة التحرير الفلسطينية بخوضها حرب الشهور الثلاثة والمعركة السياسية المرافقة لها وبنجاحها في تأكيد قدراتها الخاصة، عكست مستوى عالياً من النضج في المسيرة الاجتماعية ــ السياسية للشعب الفلسطيني في اتجاه بناء حياته المستقلة عن التدخلات غير المشروعة في شؤونه وفي اتجاه التخلص من الغسيل العربي الذي كان يُعلّق على الحبال الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك، بدءاً من التعلّلات التي كانت تستغلّ شعار قومية المعركة وانتهاءاً بمؤامرات أجهزة الظلام ومحاولاتها لبذر بذور أفسادها في الساحة الفلسطينية أيضاً. بعد ذلك، تبقى الأبواب مفتوحة لأي مساعدة نزيهة تقدمها الدول العربية لمنظمة التحرير، تستوي في ذلك المساعدات التي تتوجب على الدول العربية تطبيقاً لمواثيق جامعة الدول العربية والمبادرات التي تتخذها هذه الدول، وذلك، في الحالتين، على أساس الاحترام المناسب لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولندّية العلاقة مع المنظمة.

ثالثاً ــ اعادة النظر في مفهوم التحالفات على الساحات العربية، وهي اعادة نظر تستقي جديتها، ويتحدد بالتالي توجهها، في ضوء تجربة القتال المشترك الذي خاضه المقاتلون الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون، وفي ضوء نقص، أو غياب، مبادرات الأنظمة العربية لدعم المدافعين عن لبنان ضد الغزو الاسرائيلي.

رابعاً ــ توسيع وتنشيط العمل للاستفادة من الوزن السياسي الجديد المتحقق لصالح منظمة التحرير بعد الحرب، وذلك بهدف الحيلولة دون نجاح الجهود المضادة التي تستهدف الانتقاص من هذا الوزن، من جهة، ولبلورة نتائج محسوسة وانجازات محسوسة لصالح المطالب الوطنية الفلسطينيّة في الوضع الجديد، من الجهة الأخرى.

خامساً ــ تعزيز الاتجاه لصيانة الحد المحقق في الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف الا اذا اتخذت الانجازات التي تمت في ظل الخطر أشكالاً دائمة، أي الا اذا تجسدت في المؤسسات العسكرية والسياسية والشعبية، في بناء هذه المؤسسات، وفي تنظيم عملها وفي تعزيز دورها كمؤسسات تحتضن الجهد المشترك للجميع، في ظل الاتفاق القائم على صيانة ما هو مشترك من القناعات والمواقف واستمرار ديمقراطية الحوار حول ما يختلف عليه. ويندرج في هذا السياق الانتباه أكثر فأكثر لأهمية المؤسسات، وقد أثبتت تجربة الحرب أن المؤسسات القائمة على أساس متين صمدت وأدت واجباتها بكفاءة بمقدار ما كان بناؤها محكماً، في حين أن المؤسسات التي كانت مخلخلة البناء أو بنيت بروح عشائرية أو على أسس لا تتلاءم مع مهماتها، انهارت أو تآكلت وغابت عن ساحة الصدام. من ذلك: مثلاً، أن التنظيمات الشعبية التي تشكلت أطرها بحيث لم تمثل جمهورها تمثيلاً صحيحاً وسادت فيها عقلية تقاسم المقاعد بين الفصائل الفدائية، غابت عن الساحة أو كانت فعاليتها أقلّ بما لا يقاس من الدور المطلوب